عدد
خاص

صيد العصاري

WWW.LASTSTORY.NET

أكتوبر 2023

آخـــر قـصَّـــة
LAST STORY

مجلة إلكترونية تصدر عن منظمة
آخر قصة الإعلامية المستقلة

رئيس التحرير
فادي جمال الحسني

مدير التحرير
نجلاء السكافي

تصميم
رهف جلال

التكدّس الصفي: تحدٍ تربوي وتعليمي

"الأولاد فوق بعض" هكذا وصفت الثلاثينية صابرين وهي أمّ لطفلين في المرحلة الابتدائية صفوف أبنائها في مدارس مدينة غزة، نتيجةً لزيادة أعداد الطلاب في الفصل التي تصل إلى (40-45) طالب أو أكثر، فيما يجلس ثلاثة طلبة في المقعد الواحد.

هذا الاكتظاظ الذي يتنافى مع الإرشادات التربوية، بأن يتواجد من (15- 20) طالب داخل الفصل الواحد كحدٍ أقصى، لكن تحقق هذا الأمر يبدو صعبًا في ظلّ ما تشهده المدارس من اكتظاظ طلابي دون إمكانية إيجاد حلول في الوقت القريب.

وترى صابرين أن الأمر مرهقًا لأطفالها وزملائهم خاصّة أنهم في سنوات الدراسية الأولى، تقول، "الطقس حار والأمر مرهق على الصغار، خاصّة في ظلّ الازدحام الكبير على الدرج، وفي الفسحة أثناء تجولهم في الساحة المدرسية أو شرائهم من المقصف".

ولا تُخفي السيدة خوفها على أبنائها من هذا الازدحام أثناء مغادرتهم فصولهم، الذي قد يتسبب بحوادث أو يعيق بشكلٍ عام تقبلهم للمدرسة وانسجامهم مع الأجواء الدراسية والعملية التعليمية.

ومع بدء العام الدراسي الجديد، التحق أكثر من (625) ألف طالب/ ـة بمقاعد الدراسة في قطاع غزة، منهم (305) آلاف في مدارس حكومية، ونحو (300) ألف في مدارس "أونروا"، و(21) ألفاً آخرون بمدارس خاصة، فيما بلغ عدد المدارس الإجمالي 803 مدرسة، بحسب وزارة التربية والتعليم بغزة.

وبمقارنة أعداد الطلبة مع أعداد المدارس، فإنّ المتوسط لأعداد الطلبة في كل مدرسة من (800- 1000) طالب، وذلك بحسب حجمها وطبيعتها (حكومية، أونروا، خاصّة). فيما يشتكي الأهالي من تكدّس أبنائهم داخل الفصول التي يصل عددها في كل مدرسة من (20- 22 فصل) والتي لا يتناسب عددها مع عدد الطلبة في كل مدرسة.

بينما يتناقض ذلك بشكلٍ أو بآخر، مع ما نصّ عليه القانون الفلسطيني رقم (8) لسنة 2017، بشأن التربية والتعليم العام، في المادة رقم (3)، على أهمية توفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة، تُعزز من عملية التعليم وتحافظ على صحة الطلبة والمدرسين.

لكن مختصون تربويون أكّدوا على البيئة الدراسية التي تشهد اكتظاظًا بين الطلبة تتسبب بمشكلات كبيرة في نتائج تعلمهم، ويواجهون الكثير من الصعوبات في الحفاظ على الانضباط في ظلّ نقص المساحة وصعوبة تلقي التعليمات وضعف التعلم؛ مما يؤثر سلبًا على دراستهم.

ومن أهم المشكلات الناجمة عن الفصول الدراسية المكتظة، وفقًا لآراء مختصون، هو عدم وجود مساحة كافية للمعلم للتجول بين الطلبة، وزيادة مشاكل الانضباط، مما يتسبب بالكثير من الصراعات الشخصية والتوتر والسلوك غير المهذب عامة، بالإضافة إلى زيادة مستوى الضوضاء الإجمالي.

كما أن الطلبة الذين يُعانون من صعوبات التعلم ستزداد معاناتهم أكثر بسبب كثافة الصف الدراسي، إلى جانب الضغوط النفسية على المعلم التي تتسبب في انهاكه وضعف قدرته على إيصال المعلومة بشكلٍ أفضل.

وبحسب المدير العام للعلاقات العامة والتعاون الدولي في وزارة التربية والتعليم، أحمد النجار، فإنّ قطاع التعليم قد تأثر بتداعيات الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة؛ ما تسبب بنقص المباني المدرسية اللازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة في كل عام.

وقال النجار، "منذ سنوات تُعاني بعض مناطق في قطاع غزة، من مشكلة زيادة الكثافة الطلابية داخل الفصول الدراسية وخصوصاً في منطقة الشجاعية شرق مدينة غزة"، مؤكدا أن الوضع الاقتصادي المتردي يقف حائلًا أمام قدرة وزارة التعليم والتعليم على حلّ مشكلة الكثافة الصفية، أو تشييد مدارس جديدة.

> **تُشدد الفقرة (6) من المادة رقم (4) على أهمية تهيئة بيئة تعليمية تشجع على الابتكار، تساعد الطلبة على تطوير قدراتهم ومهاراتهم الإبداعية. هذا يعزز من تفكيرهم النقدي وقدرتهم على حلّ المشكلات بطرق جديدة ومبتكرة.**

وحول محاولات الوزارة لتحسين الوضع خلال العام الدراسي الحالي، يقول النجار: "تحاول الوزارة أن تكون الأعداد داخل الفصول مناسبة بحيث لا تتسبب في التأثير سلباً على جودة الحصص التعليمية، أو على أداء المعلمين".

وأشار إلى قيامهم بزيادة الأعداد التي يسمح بها النظام التعليمي في الوزارة إلى (٤٠-)٤٥ طالباً في المناطق التي تشهد كثافة سكانية عالية فقط.

بشكلٍ عام، فإنّ مشكلة زيادة أعداد الطلبة داخل الفصول في بعض المناطق ليست مستحدثة بل مشكلة بدأت منذ سنوات، ومن المتوقع أن تزداد ما لم يتم توفير التمويل اللازم أو إيجاد قطع أراضي كافية في مناطق ملائمة لبناء مدارس جديدة تستوعب الأعداد المتزايدة من الطلبة.

غير أن، وزارة التعليم تُحاول التغلب على مشكلة الأعداد الكبيرة للطلبة من خلال افتتاح بعض المدارس الجديدة التي تعمل بنظام الفترتين، كما تقوم الإدارة العامة للأبنية المدرسية بعمل توسعة في بعض المدارس القائمة، وذلك عبر إضافة فصول دراسية جديدة، وفقا لما قاله مسؤول العلاقات العامة بوزارة التربية والتعليم.

يأتي ذلك على الرغم من أنّ إضافة فصول دراسية جديدة تؤثر على حجم الساحات المخصصة للعب وأنشطة الطلبة التي تتقلص نتيجة لهذا التوسع.

وبدأت الوزارة العمل على ٣ مدارس جديدة؛ اثنتان في غرب غزة، وواحدة في شرق غزة، كما افتتحت ٦ مدارس أخرى للعمل بنظام الدوام المسائي، كما يجري الآن الانتهاء من تجهيزه مدارس أخرى، فيما يتوقع استلامها والبدء بتشغيلها خلال الفصل الدراسي القادم.

وتشير المعطيات الميدانية إلى أن البيئة التعليم ستشهد تأزماً خلال السنوات القادمة، ما لم يتم تخصيص مساحات تسمح بإقامة مدارس جديدة لاستيعاب هذا الكم من الطلبة، والذين يزداد عددهم بشكل طردي سنوياً.

كتبت: خلود نصار

الحياة الحدودية

نساء تُواجه رَداءة الظروف

يَظهر قطاع غزة في الصور الجويّة من الأعلى ككتلة خرسانية؛ نتيجةً لتضخم أعداد الوحدات السكنية الناتجة عن الكثافة السكانية العالية. وينعكس هذا الأمر سلباً على العديد من سكان المناطق لاسيما الحدودية منها وبخاصة فئة النساء، والتي تعاني صعوبات في الحركة والتنقل.

وتتضاعف معاناة النساء مع أزمة التنقل بصفتهن يتحملن مسؤوليات عدّة في تلك المناطق التي تعاني من التهميش في بعض الأحيان، الأمر الذي يجعل النساء بحاجة إلى تحمل مسؤولية أكبر تجاه الأسرة وأهمية الحفاظ على صحة العائلة وبالتالي الانتقال للمراكز الصحيّة والتعليمية والأسواق وغيرها؛ وبالإضافة إلى ذلك فإنهن يواجهن تحديات قصوى في خدمات البنى التحتية للمناطق التي يقطن فيها بشكلٍ عام.

وتتربع المشكلة بشكل خاص في المحافظة الوسطى من قطاع غزة والتي يبلغ عدد سكانها وفقًا لبيانات حكومية، 220 ألف نسمة، وتقام فيها سبع بلديات تشرف على تقديم الخدمات للمواطنين.

من هذه البلديات، بلدية وادي غزة التي تأتي جغرافيًا في المنطقة الواقعة في منتصف المسافة بين محافظة غزة والوسطى في القطاع، وتعاني من قلّة الإمكانات والخدمات، فيما تبلغ المساحة العمرانية فيها 100 دونم فقط.

نرمين النباهين، تقطن في قرية جحر الديك (التابعة لبلدية وادي غزة)، وهي واحدة من النساء اللواتي يشتكين حالة صحيّة ونفسية مؤرقة نتيجة سوء الطرقات في المناطق الحدودية.

تقول النباهين لـ "آخر قصّة": "نضطر لقطع مسافة طويلة تحت أشعة الشمس الحارقة صيفًا أو الأمطار شتاءً، في طرقٍ ترابية غير مستوية تسبب لنا آلامًا في القدمين حتى نصل إلى شارع مرصوف تنقلنا منه سيارة أجرة".

وتقدّر معطيات حكومية بأنّ 13% فقط من مساحات الطرق في الخرائط هي طرق مرصوفة، بينما هناك 87% منها غير مرصوفة في قطاع غزة.

ولا تقتصر معاناة السكان والنساء القاطنات في المناطق الحدودية بالمحافظة الوسطى على مشكلة الطرقات؛ بل تمتد إلى ضعف في الخدمات الصحيّة والبنى التحتية. وهو ما أشارت إليه بشكل واضح سناء مجدي التي تعيش في منزلٍ متردي لا تدخله أشعة الشمس ولا تتسلل إليه الإنارة إلا من الأعمدة المعلقة، في أسقف بعض المنازل القريبة منه، كما لا تصله خطوط الإمداد التي تشرف عليها البلدية.

قد تشعر أنّك عدت للوراء سنوات طويلة، عندما تتحدث السيدة الثلاثينية عن معاناتها اليومية في غسل الملابس على يدها بطريقةٍ بدائية؛ لعدم وصول التيار الكهربائي لبيتها أو حتى إمدادات خطوط المياه.

في وضعٍ مشابه من النباهين، تضطر السيدة أمونة أبو رجيلة التي تقطن شرق مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة، للمشي في شارعٍ ترابي غير مرصوف، لمسافة تتجاوز الثلاثة دونمات؛ لتصل أرضها الزراعية وترعى مزروعاتها.

وعلى الرغم من أنّ أبو رجيلة تسلك طريقًا يحده العشب الأخضر من كل الاتجاهات؛ إلا أنّه محفوف بالمخاطر والمطبات الترابية التي يصطدم بها المارّة، فتؤدي إلى تعثرهم أرضًا وتعيق حركتهم وحركة المواشي التي تنقلهم للأراضي الزراعية.

إضافة إلى تلك المشكلات، يعاني مجمل سكان المنطقة الحدودية في مدينة خانيونس التي تُعد الأكبر من حيثُ المساحة ويقطن فيها 438.557 نسمة، من انتشار الكلاب الضالّة في هذه الطرق ليلًا فتصبح غير آمنة عليهم.

وبشكلٍ خاصّ، يأتي الشتاء تحديدًا ثقيلًا على هذه السيدة المزارعة؛ نتيجة ارتفاع منسوب مياه الأمطار التي تغمر الأرض وتُعثِر المشي في الشوارع الترابية؛ الأمر الذي يمنعها من الوصول إلى مزروعاتها ونقل المنتجات للسوق حيث بيعها.

يعوّل أغلب سكان المناطق الحدودية على الزراعة في كسب رزقهم وإعالة عائلاتهم، إذ تعد المناطق الشرقية موردًا مهمًا في توفير السلة الغذائية لأهالي القطاع، وهي جزء مما نسبته 24.6% مجمل المساحة المزروعة في قطاع غزة.

هذا الواقع برمته، يتناقض تماماً مع مجموعة كبيرة من الحقوق الواجب توافرها في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة الحق في السكن اللائق والبيئة الآمنة والمرافق الترفيهية والبنى التحتية السليمة.

لكن وفي ظل الافتقاد إلى ذلك كله، توجهت مراسلة "آخر قصّة"، لمساءلة وزارة الحكم المحلي في قطاع غزة، حول الأدوار والإجراءات المُتَبَعة من قِبلهم لتحسين الواقع الإسكاني والخدماتي لسكان المناطق الحدودية.

وقال مستشار وكيل وزارة الحكم المحلي، زهدي الغريز، إنّ الوزارة تتابع معاناة سكان المناطق الحدودية وتسعى لمساعدتهم؛ لكنها ترفض أن يكون تحسين البنى التحتية سببًا وراء خنق المساحة الزراعية الخضراء في المكان.

وبرر الغريز ترك تلك المنطقة وسكانها دون رعاية خدماتية، بأنّ الحكومة ترغب في الحفاظ على ما تبقى من المناطق الزراعية، فلا تترك الاسمنت يطغى عليها في ظلّ الزحف العمراني المتزايد نتيجة الكثافة السكانية التي بلغت 2.3 مليون نسبة في مساحة القطاع المقدّرة بـ 365 كيلوا مترًا.

وكان جُلّ ما قدمته الوزارة لسكان المناطق الحدودية والمهمشة هو إخضاعها للبلديات المحيطة بهم، وفقًا للغريز الذي قال إنّ تلك البلديات هي الأقدر على تقديم الخدمات وتسهيل حصولهم على الماء وغيرها، مشيرًا إلى أنّهم يجتهدون في تقديم خدمات البنية التحية داخل التجمعات السكانية في تلك المناطق.

وعزا الغريز التقصير الحاصل تجاه تلك المناطق وسكانها إلى ممولي المشاريع والمانحين الذين يهتمون بتوفير مشاريع تطويرية للمناطق المكتظة بالسكان وليس الريفية غير المأهولة بأعدادٍ كبيرة منهم، والتي تحصل على مشاريع زراعية تنموية في الغالب. أما الحكومة الفلسطينية (في الضفة الغربية وقطاع غزة) فوصفها بالضعيفة وغير قادرة على تمويل مشاريع بنفسها.

غير أنّ، وزارة الحكم المحلي سعت إلى الحصول على منحة لتطوير وإمدادات الصرف الصحي للمناطق الحدودية في مدينة خانيونس، وقال الغريز، "اهتممنا بهذه المنطقة لأنها الأكبر مساحة والأكثر كثافة سكانية، وسنبدأ العمل التطويري لها خلال الأشهر القادمة".

وما بين اهتمامات المانحين ومساعي الحكومة الفلسطينية التي تعاني من ظروف الانقسام منذ 17 عامًا، يبقى السكان الذين يقطنون في مساحة تزيد عن ثلثي مساحة القطاع، يُعانون من مشكلات في التنقل والحركة بسبب عدم رصف الطرق، وتستمر مشكلات أهالي المناطق الحدودية والمهمشة في البنى التحتية لمنازلهم قائمة دون حراك فعلي وحقيقي على أرض الواقع للتحسين من أوضاعهم.

كتبت: أماني شحادة

صيد العصاري:
رحلة خارج حدود اليأس

سمير أحمد رجل فلسطيني يبلغ من العمر 55 عاماً، وجد في صيد الصنارة مصدراً للأمل والعيش بعد أن حرمته الإصابة من ممارسة مهنته السابقة.

هذا الرجل المكنى بأبو أحمد، ليس مجرد صياد عادي، بل تحمل قصته رمزية قوية على الإصرار والتحدي. حيث تعرض قبل نحو خمس سنوات للإصابة في عمله السابق كعامل بناء أجبرته على التقاعد مبكرًا، ولكنه لم يستسلم للظروف الصعبة.

من اقتراب عصر اليوم، يتجه أبو أحمد القاطن في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة، إلى الساحل المتاخم إلى مكان سكنه، يحمل في عينيه عشقًا للبحر ورغبة في استغلال كل لحظة من حياته بصيد الأسماك والتسلية أيضا.

يحمل الرجل في رحلته شبه اليومية، سلة بلاستيكية مثقبة يخرج من أحد طرفيها رأس الصنارة، وفي الداخل يلف قارورة مياه باردة بقطعة قماش من القطن يقول إنها تساعد على الاحتفاظ بالبرودة في هذا الطقس الحار.

يُلقي الرجل التحية على كل من مر من الصيادين، بعضهم يرد التحية بشغف ويسأله عن حاله، وآخرون يومئون برؤوسهم أو يكتفون برفع أيديهم وعيونهم منصبة على عملية الصيد المماثلة التي يقومون بها باستخدام الصنارة.

يقف أبو أحمد بموازاة عشرات الصيادين الذين يدلون خيطان صناراتهم اللامعة في حوض ميناء غزة، وهو المرفأ الأكبر على مستوى قطاع غزة الذي يتجاوز طول ساحله نحو 40 كيلومترا.

يستثمر الصيادون لسان الميناء الممتد داخل البحر بطول كيلو متر تقريباً، ويصطفون على جانبيه ليمارسوا هوايتهم في صيد الأسماك وبخاصة مع ساعات العصر، وهو تقليد يصطلح عليه البعض (صيد العصاري).

ينظر الرجل باتجاه الشرق فينسد الأفق في وجهه بكتل خراسانية بموازاة الميناء، وهي في الحقيقة مساكن رديئة أرقتها عوامل التعرية، وقد حولها الاكتظاظ السكاني الذي يعايشه القطاع (أكثر من 2 مليون يعيشون على 365 كلم2) ككتلة رمادية واحدة. بينما كانت تشير عقارب الساعة إلى الرابعة عصراً، كانت تتراص المراكب داخل الحوض، فقد أنهى ملاكها وعاملوها أعمالهم مع ساعات الفجر الأولى.

> رغم رداءة الظروف وفقدان فرص العمل، لكني أتنفس هواء البحر العليل كل يوم والتقط في بعض الأحيان أسماك البوري وهذا يكفي

ويستأنفون أعمالهم من ساعات المساء من كل يوم باستثناء الأيام التي تشهد إغلاقاً إسرائيليا أو وقف العمل نتيجة للمنخفضات الجوية.

لا يقطع هذا الهدوء المسيطر على حوض الميناء سوى كوبليه المطربة فيروز "عديت الأسامي ومحيت الأسامي ونامي يا عيني اذا رح فيكي تنامي". صوت ينبعث من هاتف أحدهم.

يغمس أبو أحمد وهو يهز برأسه بطرفٍ مع الموسيقى، طرف خيط الصنارة في فمه لتصحيح قوامه، ومن ثم يحاول إدخاله إلى دائرة الخطّاف المعدني، وبعد ربطه جيداً، يضع الطعم في رأس الخطاف ومن ثم يلقي به بقوة في الماء الذي يتلألأ سطحه تحت وقدة الشمس. فيما يغطي الصيادون رؤوسهم بقطع قماش وقبعات ملونة تلافياً للإصابة بضربة شمس.

يشعل الرجل سيجارة من أصل خمس سجائر اشتراهن في طريقه إلى الميناء، ينفث دخانه في وجه البحر ويقول: "صيد الصنارة ليس مجرد عمل بالنسبة لي، بل هو أسلوب حياة، أنا متصالح مع الحياة ومع الظروف، وأعيش منسجماً رغم رداءة الظروف وفقدان فرص العمل، لكني أتنفس هواء البحر العليل كل يوم والتقط في بعض الأحيان أسماك البوري وهذا يكفي لأن أشعر بالسعادة".

بالإضافة إلى تأمين مصدر رزق أسرته المكونة من خمسة أفراد، يعتبر أبو أحمد نفسه مندوبًا للبيئة وحارسًا للبحر. يشجع على الحفاظ على نظافة الشواطئ ولا يتوانى عن جمع النفايات التي تنتشر هنا وهناك محاولاً الحفاظ على نظافة محيط عمله.

وينحدر هذا الرجل من أسرة امتهنت الصيد قديماً لكنها لم تواصل العمل فيه، بسبب تعقيدات الحياة والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الصيادين واعتراض طريقهم ومصادرة معداتهم وتدمير مراكبهم. والتي بلغت منذ مطلع العام الحالي أكثر من 200 انتهاك، طبقاً لما قاله مسؤول لجان الصيادين زكريا بكر.

ويشير الصياد أبو أحمد إلى أنه لم يجد أفضل من (الصيد) مهنة أجداده، للعمل بها بعد تعرضه لإصابة بالغة في قطاع الإنشاءات، أعجزته عن مواصلة العمل. وقال: "صيد الصنارة هو أقل خطورة ولا يشكل عبئًا صحيا بالنسبة لي، وهو مساحتي اليومية للهروب من اليأس الذي يسيطر على السكان بفعل الحصار وانعدام فرص العمل".

وبينما يحدث أبو أحمد عن همومه اليومية ومعاناته مع مصروفات أبنائه الذين يتلقون تعليمهم الجامعي، صمت وأبدى تركيز أكثر مع صنارته التي بدأ بجمع خيطها وفي لحظة ارتسمت على وجهه ابتسامة بعد أن رأى سمكة تقفز معلقة من رأس الخطاف.

لا يبدي الرجل سخطاً على الأيام التي يعود منها خماصاً، فيقول "هذه رحلة صبر، فإما أن تصبر وتتذوق طعم الرضا فيما قسم من رزق لك، وإما أن تسخط ويضيق الأفق في عينك وتعيش في حالة يأس، وأنا رجل يكره اليأس".

عندما ينتهي الصياد أبو أحمد من جلب صيده اليومي، يعود إلى منزله في مخيم الشاطئ. يستمتع بمساء هادئ يستعيد فيه قواه للمغامرة في اليوم التالي، يرتشف قهوته رفقة زوجته، داخل مسكن رديء لكنه مفعم بالحب.

يغني الرجل كوبيليه للمغني صباح فخري يحمل رمزية إلى مهنته اليومية: "صيد العصاري يا سمك يا بني .. تلعب بالميه لعبك يعجبني". يدندن وهو يرمق زوجته التي ابتسمت وأشاحت وجهها خجلاً.

كتبت: ريهام عبد الرحمن

ضحايا الثقة:

بيع الأوهام يستنزف تمويشة العمر

تنامت في الأعوام الأخيرة قضايا النصب والاحتيال في قطاع غزة، والتي وقع ضحيتها الكثير من المواطنين، لأسباب مختلفة، أبرزها عدم الوعي الكافي بالإجراءات القانونية الصحيحة المتبعة فيما يخص المعاملات المالية.

ولم يقتصر ضحايا تلك القضايا على الأشخاص البسطاء إنما يطول التجار أحياناً، وأصحاب رؤوس الأموال، إذ إن فئة منهم جهلت مدى خطورة توقيع "كمبيالات" على بياض (بقيمة مفتوحة) أو ترك سندات مهمة في مكان مفتوح وعرضة للجميع.

محمد عمر (48) عاماً تاجر ملابس من سكان مدينة غزة قام بتوقيع شيك على بياض كضمان للبضاعة التي كان من المقرر أن يستوردها بعد شهرٍ واحد، ولكن تفاجأ بأنّ المستفيد من الشيك وضع مبلغًا يزيد عن سعر البضاعة بثلاثة أضعاف قبل وصولها.

من الفور، قام التاجر عمر بالتوجه للجهات المختصة لعرض قضيته، ولكن تفاجأ بأنه يتوجب عليه أن يدفع القيمة المالية المدونة في الشيك وهي تحمل توقيعه الرسمي، ولعدم وعيه بالإجراءات الصحيحة بما يخص المعاملات المالية وقع في الفخ.

وقال عمر "كنت أعتقد أن هناك عقدًا أخلاقيًا يربط تعاملاتنا أكثر من الشيك البنكي، لذلك وضعت ثقتي في هذا الشخص ومنحته شيكًا على بياض لكنه للأسف استغل طيبتي وأجبرني على دفع القيمة، هذا أمر محرم شرعا وغير مقبول عرفًا".

التاجر عمر ليس الضحية الأولى، بل تعكس قصته حال الكثير ممن يواجهون نفس التحديات في عالم النصب والاحتيال بقطاع غزة، وينسجم ذلك مع إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتي تشير إلى أن تركز جرائم الاحتيال والنصب خلال العام 2020 في قطاع غزة بنسبة 90%، فيما أن نسبتها في الضفة الغربية بلغت 10%.

وفي حادثة مثيرة للغرابة تعرض الحاج علي (70 عاماً) وهو رجل فلسطيني يعيش جنوب قطاع غزة، للنصب قبل أكثر من ثلاثين عاماً. ويروي الحاج علي تفاصيل قصته، قائلًا: "لقد اشتريت عقارا سكنيا قبل 30 عاماً ووقعت أنا والبائع عقدا، لكن بعد مرور كل هذا الوقت تفاجأت بأن أبناء البائع يطالبونني بالخروج من المسكن، بدواعٍ أن العقد هو عقد اتفاق على منفعة وليس عقد بيع، وعندما قمت بمراجعته وجدت فعلا بأنه عقد منفعة للأسف".

وأضاف "لم أقرأ العقد لحظة توقيعه لأن البائع كان صديقي ومن باب الثقة وعشرة العمر ألا أراجع من بعده، ولكن أليس الأولى على صاحب الاختصاص وهو المحامي أن يوضح للطرف الثاني وهو المشتري أن هذا عقد منفعة وليس بيعًا؟ ".

وشاعت عادة بين السكان قبل عشرات السنوات، أنهم كانوا يتعاملون في عملية البيع والشراء بالاعتماد على العقود العرفية وتتم بحضور المختار، أو عدد محدد من الجيران، أو عند شخص يستطيع القراءة والكتابة في الحي الذي يقطنون به، لأن أغلبهم كانوا أشخاصاً أميين.

وعلى الرغم من تراجع هذه العادة بحكم التطور وزيادة الثقافة القانونية لدى فئة كبيرة من الناس، إلا أن هناك أشخاصًا محترفين في ابتكار طرق نصب يصعب تصديق قصتها أحيانا.

وهذا بالفعل ما حصل مع السيدة ليلى سعيد (38 عامًا) وهي من سكان قطاع غزة، والتي فجعت عندما توجهت وأسرتها لاستلام شقتهم الجديدة، بعد دفع قيمة 16 ألف دولار كانت بالنسبة لها (تحويشة العمر)، وصدمت حين تبين أن هناك مشتريًا جديد يقيم داخل الشقة.

الغريب في الأمر، أنه وبعد نزاع دام لوقت قصير حول التثبت من ملكية الشقة، وجد المشتريان أنهما يحملان عقدين متطابقين من نفس البائع، ولكن بتواريخ مختلفة، وتبين لاحقا حسب إفادة السيدة سعيد، أن هناك مشتريًا ثالث قد وقع في نفس الفخ، وأن البائع كان قد استحوذ على أموالهم جمعيا وهاجر خارج القطاع.

وبعيدا عن قضايا النصب والاحتيال في قطاع العقارات والأوراق الرسمية، طفت إلى السطح مؤخراً عمليات نصب تعتمد على التداول الرقمي عبر الإنترنت أو ما يصطلح عليه النصب الشبكي والهرمي، وقد وقع فيها المئات من ضحايا الربح السريع من قطاع غزة بنسبة خسائر قدرت بـ400 مليون دولار وفق تقديرات رسمية محلية.

ويعتبر كل ما تقدم من قضايا نصب واحتيال، هي أمر مخالف لما نصت عليه المادة (301) من قانون العقوبات الفلسطيني، "كل مَن حصل مِن شخص آخر على شيء قابل للسرقة أو حمل شخصاً على أن يسلم شيئاً قابلاً للسرقة إلى شخص آخر متوسلاً إلى ذلك بأية وسيلة من وسائل النصب والغش وبقصد الاحتيال، يعتبر أنه ارتكب جناية ويعاقب بالحبس مدة خمس سنوات".

أمام هذا الواقع، ومن أجل زيادة الوعي بما يخص المعاملات المالية واتباع الإجراءات السليمة، قدّم الخبير في العلوم الجنائية يوسف الرنتيسي جملة من النصائح من أجل تفادي الوقوع في مثل هذه الجرائم.

وقال الرنتيسي: "حتى في يومنا هذا الكثير من الناس تستسهل العقود العرفية وترفض الذهاب للمحامي خوفاً من حصوله على نسبة، ولكن يجب أن يتم توثيق العقد عند أهل الاختصاص وهو المحامي ويقوم الأخير بتوثيقه في النقابة ويكون شاهد على عملية البيع أيضا".

يشير الرنتيسي إلى أن المعاملات المالية لا يوجد فيها مساحة للعواطف عبر ما يعرف بالثقة المطلقة بالمعارف والأصدقاء، ومن الواجب توثيق كافة المعاملات بطريقة آمنة لحفظ الحقوق، مبيناً أن عشرات القضايا المنظورة أمام القضاء تتعلق بقضايا تزييف وتزوير من الأقارب والمعارف، بدافع "أشعر بالخجل من إجباره على التوقيع".

كما دعا إلى ضرورة أن يقوم الأشخاص الأميون باستخدام بصمة الأصبع بدلا من التوقيع على العقود سواء بالإبهام الأيمن أو الأيسر طبقاً لما ما هو متبع في الدولة، لا سيما أن هناك دولاً حددت البصمة بالإبهام الأيمن، كما ويجب أن يتم الأمر أمام محامٍ وعدد من الشهود ويجب أن يكون الشهود على العقد أولاد البائع لأنه في هذه الحالة يصعب أن يطعن الأول بالبصمة، وبخاصة بعد حدوث الوفاة.

وأوصى الرنتيسي بضرورة اكتشاف حيل النصب، عبر بعض المؤشرات والتي منها تدني سعر العقار في منطقة حيوية مثلا؟، وكذلك عدم تسليم قيمة العقار إلا بعد استلامه وبحضور المحامي.

وفيما يخص التداول الرقمي، قال الخبير في العلوم الجنائية، لا يجب تصديق الأوهام بالربح السريع عبر تداول العملات، قائلاً: "يجب زيادة الوعي وعدم الانسياق وراء الطمع وينصح بالاستثمار الآمن كأن يستثمر الأشخاص لدى صرافين معروفين مثلا أو لدى تجار عقارات، فهذا شيء ملموس على خلاف التسويق الهرمي الذي يتسبب بضياع الأموال ويبيع الأوهام".

كما ونصح الأشخاص الذين يوقعون على كمبيالات، ألا يتركون فراغا كبيرا بن نهاية العقد والتوقيع بمعنى أن يكون ملاصقاً دون أي مساحة لأن "هناك محتالون يقومون باقتصاص الجزئية العلوية فيصبح توقيعك على بياض ويملي المحتال ما يريد"، حسبما قال.

كتبت: إيمان أبو عودة

الزيتون يتساقط

المزارعون ليسوا وحدهم في هذا المأزق!

يتعين على السيدات الفلسطينيات في قطاع غزة، اللواتي اعتدن على صناعة مناقيش الزعتر كوجبة إفطار صباحية، أن يقْتَصِدْن في استخدام زيت الزيتون، لا سيما أن الموسم شحيح والحزن يسيطر على مزارعيه.

ومما هو واضح، فإن موسم الزيتون الذي اقترب موعد جني ثماره (مطلع أكتوبر القادم)، لا يبشر بخير وفق إفادة مزارعين، في ظلّ محدودية الإنتاج، بسبب التداعيات الخطيرة التي أحدثها التغير المناخي على قطاع الزراعة عموماً ومحصول الزيتون بوجهٍ خاص.

ولم يكن قطاع غزة بمنأى عن تأثيرات المناخ السلبية التي أصابت العديد من دول العالم، وهذه المرة قد جاء على قطاع الزراعة الذي يعاني تدهور من الأصل بفعل الزحف العمراني والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، فضلاً عن تراجع حركة البيع والتصدير بسبب القيود المفروضة على المعابر.

لا يمكن استثناء البعد العاطفي لموسم الزيتون في الأراضي الفلسطينية، إذ يعتبره السكان عرساً ذا طقس خاص يشارك فيها الصغار والكبار وترتدي له الجدات الأثواب المطرزة، لما له من رمزية وطنية، إذ يشير غصنه إلى السلام. واعتمد عليه الأسلاف كغذاء أساسي على المائدة الفلسطينية. أمام حالة الانتماء لهذا النوع من الثمر، يضرب المزارع الخمسيني حامد حمودة كفاً بكف وهو يشير إلى أرضه التي تقدَّر بـ"دونمين ونصف" مزروعة بأشجار الزيتون في محافظة شمال قطاع غزة، مشتكياً من انخفاض إنتاج المحصول لهذا العام نتيجة سقوط الأزهار وعدم إتمام عملية الإثمار.

ويقول حمودة والحزن بادياً على وجهه، خاصّة أنه يعيش وأسرته على عائدات محصول الزيتون: "الإنتاج يكادّ يكون منعدمًا، لقد خسرنا مبالغ طائلة هذا الموسم وتكبدنا ديونًا كبيرة، لا ندري كيف سنوفر احتياجاتنا حتى موعد الموسم القادم!".

ويرجع المزارع الأمر إلى زيادة فترات الجفاف والحر؛ الأمر الذي انعكس بالسلب على مراحل إثمار الزيتون، وقال: "أزهرت أشجار الزيتون في توقيتها، ولكن مع تغير الطقس، وارتفاع درجات الحرارة والجفاف، أسقطت الأشجار زهورها".

على ضوء ذلك، حاول المزارعين ومنهم "حمودة" إنقاذ ما تبقى من الأشجار باستخدام المواد العضوية والمبيدات الحشرية في سبيل تحسين التربة والإنتاج، لكنها باءت بالفشل، واستمر المحصول في التراجع.

يتقاطع قول الخبير الزراعي نزار الوحيدي مع المزارع حمودة، في التأكيد على أن ارتفاع درجات الحرارة، وتذبذب هطول الأمطار، وزيادة معدلات الجفاف، وارتفاع معدلات ملوحة التربة، جميعها أسباب أثرت سلباً على مواعيد عملية إزهار النباتات بما فيها الزيتون وبالتالي تأثر الإثمار والإنتاج.

وقال الوحيدي، إن التغير المناخي ساهم في زيادة ظهور آفات وحشرات تضرّ في الإنتاج وتُضعِف المحاصيل الزراعية، لا سيما الحمضيات والزيتون الذين اتسمت مواسمهم الزراعية هذا العام بالضعف.

ويشكّل هذا الأمر صفعة في وجه الاقتصاد الغزي الذي يعاني تدهور من الأصل، إذ يعد موسم جني الزيتون واحدًا من أهم النشاطات الزراعية في قطاع غزة، كما أنه يشكل مصدراً للدخل والغذاء لكل من المزارعين والسكان على حدٍ سواء. إذ بلغت مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون عام 2021، ما نسبته 85% من أشجار البستنة في عموم فلسطين، وقدّرت بـ 22.633 دونمًا في قطاع غزة.

وبطبيعة الحال، يصعب هذا الحال على السكان الذين يعيش أكثر من 80% منهم على المساعدات الإنسانية وفق إحصاءات منظمات دولية، شراء الزيتون أو الزيت، لأن محدودية الإنتاج ستزيد طردياً من القيمة السعرية، ومن المتوقع أن يصل جالون الزيت سعت (16 لترًا) لما يزيد عن 600 شيكلًا في السوق المحلي (ما يعادل 160 دولارًا)، وهي قيمة راتب عامل يتقاضى 20 شيكل يومياً.

وبحسب الخبير الزراعي الوحيدي، فإنّ موسم حصاد الزيتون الذي يتوقع قدومه مع بداية أكتوبر المقبل، هو الأسوأ منذ خمسين عامًا مضت. ويقدر أن يجني المزارعين من حصاد الزيتون أقل من ربع إنتاجية الأعوام الماضية.

ويقول المزارعون إن أشجار الزيتون بحاجة إلى عدد معين من ساعات البرودة، وكمية من مياه الأمطار خلال الأشهر الأولى من فصل الشتاء، لكن في ظلّ التغيرات المناخية الحاصلة، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الشتاء لهذا العام الذي شهد أقل عدد في الأيام الماطرة، أدى إلى تدهور إنتاجية المحصول.

ويتفق الخبير الوحيدي مع هذا التوجه، حيث يفيد بأن توزيع الأمطار لهذا العام قد تغير، وانحسرت في أيام وكميات كبيرة، وهو غير مألوف للطبيعة؛ مما جعل كمية الأمطار (الحصة السنوية) أقل وهو ما انعكس على قلّة محاصيل ثمار الزيتون.

وفي ظلّ التنبؤ بزيادة وتيرة التغيرات المناخية للأسوأ، تدعم منظمة الأغذية والزراعة (فاو) البلدان للحدّ من الآثار الناجمة عن التغير المناخي، من خلال مجموعة من المشاريع والاستراتيجيات والإجراءات والبرامج العملية في سبيل التكيّف مع تغير المناخ، وهو ما اعتبرته جزءًا من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها.

في هذا السياق، دعا "الوحيدي" الذي كان يرأس سابقًا دائرة الإرشاد والتنمية في وزارة الزراعة، الحكومة في غزة إلى ضرورة وضع استراتيجية لإعادة هيكلة زراعة المحاصيل، وتغير مواعيد الزراعة على أن تكون في وقتٍ مبكر، وفقًا لحالة الأمطار ودرجات البرودة.

وأكّد على ضرورة الاعتماد على الاستراتيجيات للحدّ من الجفاف، مثل الريّ الإلكتروني، والتقليل من استخدام المبيدات، الاعتماد على الزراعة العضوية، والزراعة الحيوية، واستخدام النفايات العضوية في الزراعة.

ومن الواضح أن وزارة الزراعة في قطاع غزة، لم يتجاوز دورها تجاه الأزمة القائمة، سوى تقديم عدد من الأنشطة للمزارعين كالإرشاد الفردي أو الجماعي عبر الورشات والندوات والتدريبات، بجانب النشرات الإرشادية، التي تقدم عبر صفحاتها الإلكترونية.

وقال محمد أبو عودة المتحدث باسم وزارة الزراعة بغزة، لـ "آخر قصّة" إن وزارة الزراعة تسعى إلى تغيير سلوك المزارعين، من خلال الممارسات الزراعية الجديدة، بحيث تتناسب مع الفصل والظروف الجوية، وبالتالي إحداث تغيير في زراعة المحاصيل، لتضمن خسائر أقل وتكيّف مع التغير المناخي، دون أن يوضح ما هي طرق دعم وإسناد المزارعين أو تعويض المتضررين منهم.

كتبت: عبير محمد لبد

على حافة البيئة والصحة:

رحلة أطفال تنقيب النفايات

كتبت: أماني شحادة

يركبُ هيثم محمد (12 عامًا) عربة يجرّها حمار، يعلوها بضعة أكياس، يجوبُ فيها شوارع محافظة شرق خانيونس جنوب قطاع غزة، بحثًا عن مخلّفات البلاستيك والنحاس وغيرها من المواد التي يجمعها من حاويات النفايات؛ ليبيعها إلى التجار مقابل بضعة شواقل تمكّنه من توفير قوتِ أسرته.

يقول هيثم وهو يتيم الأب ويُعيل إخوته من هذا العمل الذي يمتهنه منذ عام تقريباً، "استغل كل دقيقة من استئجار العربة، حتى أجمع أكبر قدرًا من البلاستيك والنحاس والخردة التي تصلح للبيع".

الطفل هيثم هو واحد من أصل 413 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين (10-17 عاماً) يعيشون في قطاع غزة، 0.9% منهم منخرطون في أعمال مختلفة. يستقطع من أجرته اليومية مبلغ عشرة شواكل يدفعها ثمن لإيجار العربة التي تقله، وهو ما يُقدِّره بثلث المبلغ الذي يجمعه يوميا من التنقيب في النفايات، ويتراوح الأجر ما بين (10-20 شيكل يومياً).

ويضطر بعض الأطفال الذين تُعاني أسرهم فقرًا مدقعًا وظروفًا اقتصادية مزرية، إلى امتهان البحث في النفايات عن مُخلّفات البلاستيك، والنحاس، والحديد بالإضافة إلى الخردة وغيرها مما تقبل المصانع أو التجار شرائه منهم ببضعة شواكل، وذلك بعد تفشي الفقر بين سكان القطاع بنسبةٍ وصلت إلى 81.8% وفقًا لمؤشراتٍ دولية.

ويشكّل عامل الأطفال في التنقيب بين النفايات مخالفة مزدوجة، إذ إن عمل الأطفال دون سن الثامنة عشرة ممنوع بموجب القانون، فكيف إذا كان هذا العمل في النفايات التي تزيد فيها المخاطر الصحية على هؤلاء الأطفال ويحظر قرار بقانون رقم (19) لسنة 2012م بشأن تعديل قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004م، في المادة (4)، تشغيل الأطفال أو استخدامهم أو تكليفهم بأية أعمال أو مهن. خطرة أو غيرها من الأعمال والمهن التي تحددها وزارة العمل ومن شأنها إعاقة تعليمهم أو إلحاق الضرر بسلامتهم أو بصحتهم البدنية أو النفسية، بما في ذلك العمل لدى الأقارب من الدرجة الأولى.

وجاء في نص المادة (43) من قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004، بأنه يمنع استغلال الأطفال في التسول كما يمنع تشغيلهم في ظروف مخالفة للقانون أو تكليفهم بعمل من شأنه إعاقة تعليمهم أو يضر بسلامتهم أو بصحتهم البدنية أو النفسية. كما جاءت المواد (93، 94، 95) من قانون العمل الفلسطيني تنصّ على أنّه يُحظر تشغيل الأطفال الأحداث دون سن الخامسة عشر، ويسمح بعمل الأطفال في سن (15-17) عامًا بشروط معينة، منها ألا تكون هذه الأعمال خطرة أو ليلية أو في أماكن نائية، وأن تكون ساعات العمل قصيرة، ويتوفر كشف طبي للأطفال كل 6 أشهر. بعض من هؤلاء الأطفال، يستقلون عربات تجرها حمير وأحصنة، وآخرون تجدهم يجرّون عربة يدّ، وهناك مَن يحملون الأكياس على ظهورهم ويتجولون بها بين الحاويات وفي الشوارع العامة، والداخلية للبحث والتنقيب عما يصلح للبيع.

أحمد عمر (14 عامًا) لا يختلف حاله كثيرًا عن هيثم، يقطن في منطقة جحر الديك وسط قطاع غزة، يخرج فجرًا ويقضي يومه يجوب شوارع مخيمات المحافظة الوسطى وهو يعلّق الأكياس الملأى بالبلاستيك على عربته.

يقول: "أخرج والناس نيام؛ حتى لا يراني أحدًا وأنا أبحث بالقمامة عن شيء استرزق منه. أعيل أسرتي المكونة من 7 أفراد، لا نريد أن نمد أيدينا لأحد؛ لذلك أبحث عن أي فرصة أوفر بها ما يكفي لتوفير قوت يومنا". يعيش أحمد في بيتٍ صفيحي متهالكًا يغطيه بالنايلون، ويخرج من منزله بملابس نظيفة لا يشوبها الغبار، وعن سرّ ذلك يقول: "ذات يوم كنت أختبئ من بعض المارّين في الشوارع وقت تنقيبي عن البلاستيك إلى حين أوقفني أحدهم وعرف قصتي فأصبح يجمع الملابس النظيفة التي لا تحتاج بعض العائلات ويقدمها لي".

وعن عمله في جمع مخلّفات البلاستيك، قال إن بعض المواطنين يُصنفون البلاستيك في أكياس مختلفة عن النفايات الأخرى؛ ما يسهل عليه العثور عليه. فيما تُشكِّل مخلّفات البلاستيك من مجموع النفايات الصلبة الذي يُقدَّر بـ 1.595 طنًا/اليوم، ما نسبته 14.0%.

هؤلاء الأطفال الذين يقضون نهارهم في العمل بين النفايات، يواجهون خطرًا على صحتهم الجسدية والنفسية على حدٍ سواء، دون أن يدركوا حجم المخاطر التي تعترضهم. في هذا الإطار يُشير المختص البيئي محسن أبو رمضان، إلى أن هناك خطرًا شديدًا ينعكس على البيئة وصحة الأطفال والشباب الذين يعملون في تنقيب النفايات.

ويؤدي التنقيب في النفايات إلى تقليل مناعة الأفراد العاملين في هذا المجال خاصة أنهم غير متخصصين ولا يتبعون إجراء السلامة اللازمة. كما يزيد الأمر من مخاطر إصابتهم بالأمراض وما إلى ذلك من انعكاسات سلبية على البنية الصحية والجسمانية لهم، إذ تتأثر الأجساد على المستوى المؤقت وطويل الأمد.

ويرى أبو رمضان أن هناك انعدامًا في وجود الرقابة في قطاع غزة على عمالة الأطفال والشباب في التنقيب عن الخردة والبلاستيك وبعض الأدوات التي يستخدمونها للبيع، ظنًا منهم أنها تشكل مصدرًا للدخل. ويلاحظ وجود أعداد ليست قليلة تعمل في الخردة ومجارش البلاستيك، وهي غير مراقبة ولا محددة، مع عدم المعرفة التامة بمن هو رب العمل لديهم ولمن تعود هذه الأموال وما هي حصتهم التي ستكون حصة زهيدة، بحسب أبو رمضان.

وقال: "تنشط ظاهرة عمالة الأطفال المرفوضة في العالم، في البلدان الفقيرة نتيجة البطالة وقلّة فرص العمل والوضع الاقتصادي المتردي".

وطالب أبو رمضان أن يكون هناك رقابة من البلديات حول موضوع التنقيب في النفايات خاصة على الأطفال.

كما دعا إلى طرح برنامج تربوي وتنموي لاحتضان هذه الفئات الاجتماعية ومنعها من الانخراط في الأعمال الضارّة بيئيًا وصحيًا، وتوفير الحدّ الأدنى من مقومات العيش الكريم لهم، عن طريق إعادة تأهيلهم في مجالات عمل أخرى بعيدًا عن الأضرار والمخاطر البيئية والصحية.

بدورها، تواصلت "آخر قصّة"، مع مدير عام الصحة والبيئة في بلدية غزة، أحمد أبو عبدو، الذي أشار إلى أنَّ التنقيب عن البلاستيك وغيره في النفايات هو عمل فردي يقوم به بعض ملتقطي النفايات.

ويبلغ عدد العاملين في تنقيب النفايات داخل مدينة غزة فقط، وفقًا لأبو عبدو، حوالي 200 -250 شخصًا، ويتواجدون في مكبّ ترحيل النفايات وبعض الشوارع في ساعات متأخرة من الليل يجر معه عربة ويقوم بالنبش داخل النفايات للبحث عما تحتويه من أشياء ذات قيمة اقتصادية.

وقال أبو عبدو: "ليس من عمل البلدية متابعة الأعمال الفردية هذه ولكنها تقوم بمتابعة التجار أو الملتزم الثاني من سلسلة الاستفادة من النفايات أو الحِرف الصغيرة التي تقوم بشراء النفايات من ملتقطيها".

وتقول بلدية غزة وهي واحدة من أصل ثماني بلديات موزعة على محافظات قطاع غزة الخمس، بترحيل 600 إلى 700 طن من النفايات يوميا، وتنقلها إلى مكبّ جحر الديك في الأطراف الشمالية للمحافظة الوسطى.

وعملياً، يقع الدور الرقابي على الجهات الحكومية المختلفة، واحدة منها هي وزارة العمل، التي توجهنا إليها بالسؤال عن دورها في الحد من عمالة الأطفال وبخاصة أولئك الذين يقومون بمهنة نبش النفايات.

يجيب شادي حلس، بأن دائرة الرقابة والتفتيش في وزارته تطبق قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000 حيث أن المادة (93) تحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة، بالإضافة إلى أن المادة (95) تحظر تشغيل الأطفال الأحداث في الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة، وكذلك الأعمال الليلية وفي الأماكن النائية البعيدة عن العمران.

وقال حلس في تصريحات صحفية: "معظم النباشين لا يوجد لهم صاحب عمل بل يجمعون القطع البلاستيكية ويبيعونها لمصانع إعادة التدوير على حسابهم الخاص"، مضيفاً "يكمن دور وزارة العمل الرقابي من خلال المتابعة مع الجهات الأخرى كشبكة حماية الطفولة التابعة للشؤون الاجتماعية".

وأكد أنه في حال ثبت وجود عمل الأطفال تحت يد صاحب العمل فسرعان ما يحظر تشغيلهم وتنفذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين ومنها إغلاق المنشأة التي يعملون بها.

ومن الواضح أن التعامل مع مشكلة تنقيب الأطفال في القمامة يتطلب جهودًا مشتركة من الحكومة والمجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي. ويفترض أن يتم العمل لإيجاد حلول فعالة ومستدامة لحماية حقوق هؤلاء الأطفال وتوفير مستقبل أفضل لهم.

آخر قصّة
LAST STORY
WWW.LASTSTORY.NET
تصفح أسهل لمعالجة صحفية عميقة